

## رد على رئيس وزراء أثيوبيا



بقلم: د. أحمد حسن دحلي

اجرت قناة " الجزيرة " القطرية في 22 ديسمبر 2016 مقابلة مع رئيس وزراء اثيوبيا هيلي ماريام دسالين احتوى العديد من الاخطاء التاريخية والمغالطات السياسية، وللحيلولة دون اختلاط الامور وارتباك الفهم، وفيما يلي سنعقب على المسائل الاساسية التي تحدث عنها .

**أولاً:** على عكس فهم صحفي قناة " الجزيرة " ورئيس الحكومة الاثيوبية، فإن الحبشة ليست اثيوبيا الحالية من الناحية التاريخية. فإسم اثيوبيا يعود الى القرن التاسع عشر، وتحديدًا الى عهد منليك الثاني مؤسس اثيوبيا، بينما الحبشة اسم تاريخي قديم يضم كل دول القرن الافريقي قبل ان ترسم حدودها الحالية بين نهاية القرن التاسع عشر والقرن العشرين. علما ان أثيوبيا لم تأخذ صورتها الحدودية الراهنة إلا بعد نهاية الحرب الكونية الثانية ولا سيما بعد ضم إقليم أوغادين الصومالي من قبل بريطانيا الى اثيوبيا في عام 1954 بعد هزيمة ايطاليا الفاشية في الحرب العالمية الثانية، وذلك بضغط من الولايات المتحدة الامريكية، لأن بريطانيا كانت تريد في بداية الامر عودة اقليم اوغادين الى الصومال. وهذه حقائق تاريخية مسجلة لا يجادل حولها إلا من يرد تزوير الحقائق التاريخية على غرار كل حكام أديس أبابا الذين ابتلت وأكتوت بهم اثيوبيا قبل غيرها من دول الجوار.

**ثانياً:** ارتريا هي التي استقبلت افواج من هجرة الصحابة الذين ضاقت بهم الارض في السعودية وليس أثيوبيا كما ادعى رئيس وزرائها هيلي ماريام دسالين. وان الدلائل التاريخية تؤكد بأن مقر النجاشي كان في قرية ديباروا

الواقعة على بعد 25 كيلومترا جنوب العاصمة اسمرأ، وليس في أكسوم كما يزعم حكام أثيوبيا

**ثالثا:** زعم رئيس وزراء اثيوبيا بأن الانتفاضات الشعبية التي تشهدها اثيوبيا منذ نهاية عام 2015 ولغاية الساعة ناجمة عن الفقر، بحكم ان 22 مليون اثيوبي على حد قوله يرزحون تحت خط الفقر. ولكن الاسباب الحقيقية ليست الفقر، وانما سياسة الانظمة الاثيوبية المتعاقبة منذ عهد هيلي سلاسي 1916 - 1974، ومنجستو هيلي ماريا 1974 - 1991 وملس زيناوي 1991 - 2012 وهيلي ماريام دسالين 2012 لغاية الآن. وتجدر الاشارة الى ان الازمة الاثيوبية الراهنة اندلعت من جراء قرار الحكومة الاثيوبية بيع وتأجير الاراضي الزراعية الخصبة للدول الاجنبية والشركات المتعددة الجنسيات بعد طرد وتهجير واجتثاث المزارعين الاثيوبيين من أرضهم التي يتشبثون بها وقدموا وما زالوا يقدمون ارواحهم في سبيلها البقاء فيها. ويذكر ويتذكر الجميع بأن السلطة الحاكمة في اثيوبيا عندما قررت برئاسة هيلي ماريام دسالين تغيير المسؤولين في كل " إقليم اورومو وامهرا، اعترض المتظاهرون والمنتفضون قائلين لا نريد تغيير الأشخاص، بقدر ما نريد تغيير النظام الذي قاد ويقود البلد الى حافة الفقر والمجاعة والانهيال.

**رابعا:** لكم غريب وعجيب امر رئيس وزراء اثيوبيا الذي اتهم ارتريا بالعمل على زعزعة امن واستقرار اثيوبيا، في حين ان حقائق الامور هي:

1 - إن اثيوبيا ترفض تطبيق القرار النهائي والملزم لمفوضية ترسيم الحدود الارترية - الاثيوبية، ويتحدى الامم المتحدة ومجلس الامن اللذين يناشدانه على الالتزام بقرار مفوضية ترسيم. والغاية هي استدامة حالة لا حرب ولا سلم بين البلدين في سياق اجندته الاقليمية عامة والارترية خاصة، وخدمة لمصلحة الاخرين بالوكالة.

2 - يردد رئيس وزراء اثيوبيا كالبغاء اللعبة المكشوفة التي لفته إياه معلمه ملس زيناوي كما اقر بذلك في " المقابلة " بالقول إنه يريد حل " الخلاف الحدودي " مع ارتريا عبر " الحوار ". ويبدو ان هيلي ماريام دسالين نسي أو يريد ان يتذكى بحديثه عن " خلاف حدودي " وعن " حوار ". فبعد صدور قرار

مفوضية ترسيم الحدود النهائي والملزم بين البلدين في 13 ابريل 2002 لم يعد يوجد أي خلاف حدودي بين البلدين. وان مفوضية ترسيم الحدود اجبرت ان ترسم الحدود في 2007 عبر الاحداثيات والخرائط بعدما رفضت الحكومة الاثيوبية وضع الاعمدة الحدودية على الارض. وغدت تلك الاحداثيات والخرائط هي المرجع القانوني المعتمد في الامم المتحدة والاتحاد الافريقي فيما يخص حدود البلدين، وان اثيوبيا اسوة بإرتريا استلمت كل هذه الوثائق الحدودية القانونية الدولية. واذا كان ذلك كذلك، فلا يوجد أدنى مبرر للحوار حول ملف قانوني أغلق مرة واحدة والى الابد. بقت الاشارة ان الحوار لحل " الخلاف الحدودي " كان ممكنا قبل اشغال الحكومة الاثيوبية الحرب في 13 مارس 1998، وان الحكومة الارترية بذلت جهودا دبلوماسية حثيثة لإحتواء الموقف وللحوول دون اندلاع الحرب، ولكن الحكومة الاثيوبية احبطت كل المساعي الارترية ووقعت الواقعة. و لا يمكن لأي كان ان تنطلي عليه غاية الحكومة الاثيوبية من رفع شعار - سراب الحوار. وهذه دعوة خير يراد بها باطل، فهذه حكام أثيوبيا هو محاولة فتح الملف القانوني الذي اغلق بصورة نهائية من ناحية، والظهور من ناحية ثانية بمظهر المسؤولية والداعية للحوار، ووضع ارتريا من ناحية ثالثة في زاوية ضيقة اذا ما رفضت الحوار. صحيح ان بعض الدول انجرفت وراء فكرة - سراب " الحوار " ثم تراجعت بعدما كشفت لها الامور، وان دولا اخرى أشرت على الحكومة الاثيوبية ان تنسحب من كل الاراضي الارترية التي تحتلها بعد صدور قرار مفوضية ترسيم الحدود لكي تطرح مشروع " الحوار " على الحكومة الارترية. المهم الان اتضحت الصورة ولم يعد أحد يتحدث عن الحوار، وان الصحفي الذي اجري المقابلة يبدو إنه غير ملم لا بأوضاع أثيوبيا ولا بالخلاف الحدودي وغير الحدودي بين البلدين، ولا بقرار مفوضية ترسيم الحدود، وهذه إشكالية أخر.

2 - يحتضن النظام الاثيوبي عناصر ارترية من الخونة والعملاء والانهمامين والاستسلاميين والاسلامويين في اديس أبابا، وعناصر ارترية اخرى من الجهويين والاقلميين في مقلي، ويقدم لهم كل المساعدات للقيام بعمليات ارهابية في مناطق الحدودية الارترية الآمنة ضد المواطنين الابرياء بغية زعزعة أمن واستقرار ارتريا.

3 - تقوم القوات الاثيوبية بين فترة واخرى بعمليات هجوم على مواقع قوات الدفاع الارترية في بغية خلق حالة من الاضطراب والتوتر لعرقلة المسيرة التنموية الارترية التي تسير على قدم وساق، ولكن هيهات!

ففي 12 يونيو 2016 شنت القوات الاثيوبية هجوما واسع النطاق على القوات الارترية التي كانت ترابط في جبهة ظرونا بجنوب ارتريا، وكانت النتيجة كارثية على الجيش الاثيوبي، الذي لن يقدم بعد ذلك على عمليات من ذلك النوع قبل التفكير ألف مرة، هذا اذا ما كانت ثمة عقلانية في قرارات الحكومة الاثيوبية، وان الطرف الارتري هو آخر من يراهن على تحلي السلطة الاثيوبية بروح الواقعية والعقلانية لكونه يعرف حق المعرفة جوهر معدنها واخص خصائص عقليتها وطريقة تفكيرها وأسلوب عملها.

4 - رئيس وزراء اثيوبيا الراحل صرح نهارا جهارا بأنه يريد تغيير النظام في ارتريا وتنصيب الخفافيش الراححة تحت سيطرته في سدة الحكم. وان رئيس الحكومة الاثيوبية الحالي هو الآخر أكد غير مرة على إنه يسير على خطى استاذة الذي علمه سحر السياسة كما اكد ذلك بكل فخر واعتزاز ابان مقابلة " الجزيرة " القطرية.

**خامسا:** لو كان رئيس وزراء اثيوبيا يتمتع بذرة من الحياء لما جراً على الادعاء بأن اثيوبيا دولة تقيم علاقاتها على اساس عدم التدخل في شؤون الدول الاخرى، والاحترام المتبادل، والمصالح المشتركة، وذلك لأن الاجنحة الاثيوبية الخالصة وتلك التي تقوم بها بالوكالة تتعارض نسا وروحا مع تلك المبادئ التي تتشدد بها الحكومة الاثيوبية بدليل:

1 - تدخلت الانظمة الاثيوبية المتعاقبة في الشأن الصومالي الداخلي الى ان تم اسقاطه في 27 يناير 1991، ثم دأبت على العمل أبان عهد زيناوي - دساليين للحيلولة ا دون عودة الصومال الموحد والقوي وتمزيقه على شكل شظايا " لانادات " لكي لا تقوم له قائمة، والتحكم في شؤونه الداخلية وفي مستقبله، لكونه في تقديرها يشكل خطرا على امنها القومي بصورة عامة وفي إقليم أوغادين بشكل خاص.

2 - غزت اثيوبيا الصومال في 21 ديسمبر 2006 واحتلته وسط صمت اقليمي وقاري ودولي، وان الحكومة الارترية كانت أول من أدان العدوان الاثيوبي على دولة الصومال.

3 - تبنت الحكومة الاثيوبية الحالية مشروع تقسم السودان، في حين دعمت ارتريا مشروع السودان الجديد والموحد.

4 - تستخدم الحكومة الاثيوبية ورقة مياه النيل لإشعال الحرائق السياسية عوضا عن توظيفها لإطفاء النار وارواء الارض والانسان.

وهذا مجرد غيض من فيض مغالطات رئيس وزراء اثيوبيا التاريخية والسياسية التي بثتها قناة " الجزيرة " القطرية.

**28 ديسمبر 2016**